



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق

د. مهند حميد مهيدى



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويُسعي المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

**www.bayancenter.org
info@bayancenter.org**

Since 2014

آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق

د. هند حميد مهيدى *

الملخص التنفيذي:

- هناك قصر نظر في الدولة العراقية، إذ ازداد تدخلها في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية بصورة كبيرة منذ التغيير في 2003، وبذلك ابتعدت الدولة عن الدور التصحيحي المفترض القيام به.
- أدى الدور الجديد للمؤسسات المالية الدولية في افتراض جملة من الاشتراطات مقابل منح القروض إلى خلق طبقات وشراائح طفيلية غير منتجة تعمل على امتصاص القدرات المالية للدولة والمجتمع وتسعى جاهدة على دمج الاقتصاد العراقي بالرأسمالية العالمية على وفق منظور السوق المفتوح عن طريق إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بإدارة الملف الاقتصادي.
- لا تتلاءم الإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية مع بيتها الاقتصادية وهي في الغالب غير قابلة للتطبيق.
- يستلزم الإصلاح الجندي إدارةً اقتصاديةً وطنيةً متمكنةً من ناحية، فضلاً عن جهاز إداري في الوزارات يتسم بالطابع الوطني بعيد عن شبهات الفساد والمحاصصة من ناحية ثانية، وكذا يستند العقد الاجتماعي إلى دستور معدل أو جديد من ناحية ثالثة.
- تستلزم الأزمة الاقتصادية الراهنة الشروع بإصلاحات اقتصادية الهدف منها توسيع القاعدة الإنتاجية، وتأمين توزيع أكثر عدالة للدخل، والثروة، وتنمية الموارد البشرية، والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً.
- ما زال تحكم الأجندة الحزبية بالواقع الاقتصادي، ومحاولات تطويه لخدمة المصالح الفئوية على حساب المصلحة العامة يُشكّل عقبة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي المنشود في العراق.

* تدريسي في جامعة الأنبار .

المقدمة:

أنتج التغيير السياسي في العراق في عام 2003 واقعاً جديداً على الاقتصاد العراقي بالاتجاه نحو اقتصاد السوق، عقب حقبة من الزمن امتدت لأكثر من أربعين عاماً، تأرجح فيها النمط الاقتصادي للدولة ما بين نظام التخطيط المركزي وأسمالية الدولة في مرحلة معينة، وما بين انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية في مراحل أخرى، كما كانت عقود الحرب، والعقوبات الاقتصادية الدولية، والعزلة عن التطورات الاقتصادية في العالم في كثير من الأحيان سبباً في تبني الأنماط الاقتصادية الرثة والمجهضة والتي خلقت واقعاً اقتصادياً قائماً على العزلة والتراجع مع تبني ممارسات الأعمال البدائية. وفي ضوء تلك الظروف الاقتصادية والأوضاع السياسية والاجتماعية فقد كان حالة التحول السياسي أن تفضي إلى تغيير في النظام الاقتصادي بالاتجاه نحو اقتصاد السوق يكون أقدر على امتصاص وعبور تلك العقود من التراجع الاقتصادية وفقد سيادة أنماط اقتصادية، وسلوكيات مجتمعية، تحجّم من القدرة على إدارة التحول بصورة سلسلة.

المotor الأول: مضامين الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.

فرضت سلطة الائتلاف سياسة اقتصادية جديدة عقب أحداث النمس من نيسان 2003، تمثلت بمنهج التحول نحو اقتصاد السوق، وبناء نظام اقتصادي ليبرالي بعد مرحلة من الزمن طغت فيها توجيهات الإدارة المركزية على الجانب الاقتصادي بوضع القوانين والتشريعات التي تضمنت حرية النشاط الاقتصادي وتحذّلت تدابير وإجراءات طالت عديداً من المجالات؛ لتفعيل آليات السوق وأدواتها⁽¹⁾.

مما حدا بالحكومة العراقية إلى عقد اتفاقيات عديدة مع صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 2004م لمحاولة إيجاد حلٍ للمشاكل التي تمثلت بانخفاض إنتاج القطاعات الزراعية والصناعية الرئيسة، وتدهور الخدمات العامة كالماء والكهرباء، وانخفاض الاستثمار الخاص والعام، فضلاً عن ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة جداً وغيرها، عن طريق تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق في ظل الأزمة الهيكلية التي تصيب الاقتصاد العراقي، وبعد حصول العراق على موافقة لبرنامج المساعدات الطارئة لمرحلة ما بعد النزاع التابع لصندوق النقد الدولي وافقت (18) دولة من أعضاء (نادي باريس) في 2004م إلغاء (80%) من الديون المستحقة لها لدى العراق وبالغة

1. كريم سالم حسين، الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص 15.

(130) مليار دولار.

لذا سعى العراق إلى تبني مواصفات المؤسسات المالية الدولية؛ بهدف الخروج من الأزمة التي اجتاحت اقتصاده، مثل: أزمة الديون الخارجية، وترهل القطاع الحكومي بالبطالة المقنعة، مما أجبر النخب السياسية والاقتصادية على قبول برنامج الإصلاح الاقتصادي⁽²⁾.

ويمكّنا تحديد ملامح الإصلاحات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 بما يلي:

أولاً: برامج الاستقرار الاقتصادي:

1. السياسة النقدية: لقد شهدت السياسة النقدية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي بعد عام 2003 تطويراً ملحوظاً باتجاه تعزيز السوق المالية، وتفعيل قوى السوق ويأتي ذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي من أهمها الدخول في عمليات السوق المفتوحة، وإقامة مزاد للعملة الأجنبية، وهذه الأدوات النقدية يستخدمها البنك المركزي العراقي، وقد كانت موافقة العراق على شروط صندوق النقد والبنك الدوليين في تحقيق جملة من الإصلاحات لا سيما الإصلاح النقدي الذي حظي بالاهتمام من قبل الحكومة العراقية لأنّها الأكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي.

وتتضمن إجراءات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق تخفيض قيمة العملة، وإلغاء الرقابة على الصرف أو تقليلها إلى أدنى الحدود، وتحرير التجارة الخارجية وخصوصاً للقطاع الخاص، وإلغاء الاتفاقيات الثنائية، والسعى لعمل سوق للنقد الأجنبي.

2. السياسة المالية: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق خفض التضخم لمنع تعزّز الاقتصاد إلى الانكماش، ويكون ذلك عن طريق تنظيم الموازنة العامة كفائض إبان حقب التضخم، وعن طريق جعل الإيرادات أكثر من النفقات العامة، وتنظيم الموازنة العامة التي تعجز في حقب الانكماش أي: الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، ويعود التوسيع في النفقات العامة إلى زيادة الطلب العام والطلب الكلي، وإخراج الاقتصاد من حالة الانكماش.

تقضي عملية الانتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام أكثر حرية أن يبدأ الإصلاح بالسيطرة على عجز الموازنة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا تتطلّب عملية إصلاح السياسة المالية جوانب

2. هيثم عبدالله سلمان، الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص.3.

عِدَّة، وعلى النحو الآتي⁽³⁾:

1. إصلاح الموازنة العامة: تستلزم عملية إصلاح العجز في الموازنة العامة البحث في أسباب استمرار العجز وتناميه وتركمه، وعليه فإنَّ البحث عن مخرج لتجاوز مشكلة عجز الموازنة العامة، إذ لا بدَّ أن يصبَّ في إصلاح المالية العامة من نفقات وإيرادات، والذُّي يستلزم البحث في ترشيد هيكلة النفقات العامة وإعادتها، فضلاً عن البحث في إصلاح الواقع الضريبي وتنويع الإيرادات. ويتمثل عجز الموازنة مقدار الكفاءة الحكومية في جمع الإيرادات، أو خلق منافذ جديدة للإيرادات، تستطيع عن طريقها سد العجز، بعيداً عن الإيرادات التي تعتمد على مصادر الإيرادات الطبيعية، أو الاقتراض من البنك المركزي العراقي.

2. تخفيض نمو الإنفاق العام: يتطلَّب تقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، مثل: (التعليم، والصحة، والإسكان، والضمادات الاجتماعية، وإلغاء الدعم السلعي، ورفع أسعار المنتجات السلعية، وخصوصاً أسعار القطاع العام) من أجل تقليل العجز في الموازنة العامة.

3. إصلاح هيكل الإيرادات العامة: يُعدُّ الإصلاح الضريبي من الأولويات الرئيسة التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لذا يتطلَّب الواقع هيكل الإيرادات والبحث في واقع النظم الضريبية بوصفها أمراً رئيساً في نجاح السياسات الكلية، وسياسة الإصلاح الهيكلية، مما يعني إصلاح الإدارة الضريبية مرتبطة بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفاعلية، لذا فإنَّ الإدارة الضريبية ذات الكفاءة هي التي تتحمَّل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي بمحاجرها المالية والاقتصادية والاجتماعية، مما ينبع توضيح نطاق الضريبة وأوعيتها وهذا ما يجعل الضريبة تشكِّل (25%) من موارد الموازنة⁽⁴⁾.

ثانياً: آليات برامج التكيف الهيكلية:

تُعدُّ برامج التكيف الهيكلية من اختصاص البنك الدولي والتي يقدمُها إلى الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية عميقة تراكمت عبر الزمن نتيجة السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية، وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي، ويمكن - عموماً - تعريف التكيف الهيكلية

3. إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نجح الصندوق الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، ط1، 2002، ص 21-17.

4. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي، الدولة الريعية من المركبة الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، العدد (19)، 2010، ص 22.

بأنه (تكيف أنماط الاستهلاك، وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج الضرورية لاستعادة النمو المتواصل المستدام في بيئة خارجية أكثر سلبية⁵).

تستهدف هذه السياسات كما هو الحال لبرامج التثبيت الاقتصادي تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وتقليل العجز الذي يعاني منه، ومعالجة مشكلة الدين الخارجية، ولكن عن طريق التأثير في جانب العرض، بهدف الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية، أو إزالتها لضمان نمو اقتصادي عن طريق إجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية تهدف إلى زيادة العرض الكلي. وتحتفل في تنفيذها وفق ظروف البلد المعنى، وهي تنقسم في أغلب برامج الإصلاح الاقتصادي، وتشمل كلاً مما يأتي⁶:

1. خفض الإنفاق الحكومي.
2. فرض الضرائب والرسوم وزيادة أسعار الخدمات المحلية.
3. إلغاء الرقابة على سعر الصرف للعملة الوطنية.
4. إلغاء سياسة تحديد أسعار السلع والخدمات عن طريق اتباع سياسة رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية.

المحور الثاني: عقبات الإصلاح الاقتصادي في العراق

عادةً ما يكون الإصلاح الاقتصادي خاضعاً لظروف اقتصادية معينة، وغالباً ما تسعى الدولة للمضي بخطوات مدرورة بغية الحفاظ على منجزاتها، ولتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى تضمن النمو المستدام، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وإيصال ثمار التنمية إلى مختلف المناطق الجغرافية، أمّا في الحالات التي يكون الإصلاح فيها ضرورة لمواجهة ظروف استثنائية فالجهود تتجه نحو معالجة الاختلالات الأساسية، وتعزيز النقط المفصلية للاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار أولاً ثم

5. د.أسامة عبدالحميد العاني، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تعemic مشكلة الفقر في أقطار عديدة ومتعددة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، جمهورية مصر العربية، العدد العشرون، توز، 2000، ص 5.

6. نجيب عيسى، سياسة الإصلاح الاقتصادي والشخصية في لبنان، في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل المختص بالتخريط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1999، ص 466.

الانطلاق نحو الأهداف الأوسع والأشمل⁽⁷⁾.

وفي حالة العراق فهناك عديد من المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي، إذ تشكل البطالة تحدياً أساسياً فيها، إذ يمكن عدّ البطالة إحدى أركان مثلث العنف في العراق التي تولّد الفقر، ومن ثم لا يكون أمام الفرد إلا اللجوء إلى طائق غير مشروعة لتأمين عيشه كالعنف والإرهاب. فضلاً عن تنامي حجم المديونية وما باتت تفرزه من أعباء على الأجيال الحالية والقادمة على حد سواء، لأنّ تراكم الديون وفوائد تلك الديون يعني تحويل الموارد المالية الوطنية إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي بطبعه الحال إلى عدم استخدام العائدات كمورد ثابت، وعدم قدرة البلد على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية⁽⁸⁾.

وكذا قاد تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق محتلاً مرتبة متقدمة في مؤشرات مدركات الفساد المنظمة الشفافية الدولية، إذ احتل المرتبة (157) من أصل (180) دولة خضعت للقياس⁽⁹⁾، إذ إنّ تدريّي كفاءة أداء المؤسسات المسؤولة عن تصحيح السياسات الاقتصادية وأجهزة الرقابة والتنظيم بسبب الفساد يstem في تقويض برامج الإصلاح الاقتصادي، مما يتسبّب في عدم القدرة على تأمين بيئة قانونية وإدارية واقتصادية سليمة قادرة على تعزيز استخدام الموارد الاقتصادية تفعيلاً كفوئاً، وتحسين معدلات الاستثمار بما يدعم كفاءة التشغيل لآليات السوق، فيعطي الفساد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويهدر كثيراً من الفرص للاستفادة من عملية التحرير، ويقوّض من القدرة التنافسية، كما يعمل الفساد على انحراف النتائج عن الهدف المنشود من عملية إعادة هيكلة القطاع العام والمتبنّة في رفع معدلات الإنتاج، وتحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، وإزالة التشوّهات كافة، وتعرّض المشروعات إلى بيئة تنافسية.

يُراد على ذلك ضبابية دور الدولة، إذ يتسم بالغموض وعدم وضوح الرؤية، لا سيما بعد أن فرضت التحول في طبيعة النظام الاقتصادي القائم على النظام المركزي وفلسفته (المستند إلى هيمنة الدولة) إلى نظام الاقتصاد الحر، والذي يؤمن بقوى السوق وألياته، وتعتمل الإرادة الجوهرية للإصلاح الاقتصادي، إلا أنّ واقع الحال يُشير إلى قصر نظر الدولة، إذ ازداد تدخلها في الحياة

7. أحمد الشناق، معوقات الإصلاح في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، ص 25.

8. خالد روكان عواد، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة والتحديات، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية العراق، 2015، المجلد 19، العدد 1، ص 66-67.

9. 2021 Corruption Perceptions Index – Explore the... –<https://www.transparency.org/en/cpi/2021>

الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية ازدياداً كبيراً منذ التغيير، وبذلك ابتعدت الدولة عن الدور التصحيحي المفترض القيام به⁽¹⁰⁾.

مما تقدّم ذكره، يشكّل أهم المعوقات الداخلية التي تعترض تحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق، ولا يفوتنا أن ننطرّ لأهم المعوقات الخارجية التي أثّرت سلباً على مسيرة الإصلاحات الاقتصادية، إذ أدّى الدور الجديد للمؤسسات المالية الدولية في افتراض جملة من الاستراتيغيات مقابل منح القروض إلى خلق طبقات وشرائح طفيليّة غير منتجة تعمل على انتصاص القدرات المالية للدولة والمجتمع وتسعى جاهدة على دمج الاقتصاد العراقي بالرأسمالية العالمية على وفق منظور السوق المفتوح عن طريق إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بإدارة الملف الاقتصادي، فالسياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي تحّدّى إلى تحويل البلدان المفترضة إلى أسواق مفتوحة لتصريف البضائع الرأسمالية بأسعار عالية، وتحلّق الظروف الموضوعية لتحويل الاقتصاد القائم على التخطيط والتوجيه المركزي إلى اقتصاد سوق رأسمالي، تعبّث به الرأسمالية التي لا تعرف سوى المزيد من الأرباح، فالإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية لا تتلاءم مع بيئتها الاقتصادية، وهي في الغالب غير قابلة للتطبيق.

المحور الثالث: آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق

قادت الاعتمادية شبه الكاملة على القطاع النفطي لا سيّما في مجال العام بكلِّ أشكاله كمشاريع البنية التحتية والخدمية وتوفير سلع الحصة التموينية، فضلاً عن مرتبات الموظفين الشهرية، والتي تشّكّل حوالي (60%) من الميزانية السنوية للبلد، إلى تأثّر هذا القطاع بائيٍّ تغييرات تطرأ على أسعار النفط العالمية، مما ولدَ عجزاً كبيراً في موازناته السنوية، ليلقي بضلاله على الأداء الاقتصادي الكلي⁽¹¹⁾.

حتى باتت قضية الإصلاح الاقتصادي ضرورةً إستراتيجية ملحّة وليس اختياراً يمكن للحكومة أن تنتهيجه نظراً لتصاعد الاحتجاجات، وعلوّ أصوات المنتقدين إزاء الهدر المالي، واتساع مظاهر الفساد الإداري والمالي التي طفت آثاره البشعة بعد انهيار أسعار النفط العالمية إلى دون (40) دولار للبرميل عام 2015، وقد ألم الواقع الجديد الحكومة العراقية السابقة إلى الخاذ

10. عطارد عوض عبدالحميد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق مقال منشور على الموقع الإلكتروني: 2014 تاريخ الزيارة 29/4/2021 www.uobabylon.edu.iq

11. صبحي أحمد الدليمي، جغرافية العراق الاقتصادية، دار أمجد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2019، ص 222.

حزمة من الإصلاحات لتخفيض الاحتقان الشعبي المتزايد ولكنها أخفقت في إخراج الإصلاحات الاقتصادية عن فلك الإعلام إلى أرض الواقع بسبب الطبيعة التوافقية لنظام السياسي في العراق، وهيمنة أطراف عديدة على صناعة القرار الوطني⁽¹²⁾.

عمدت الحكومة العراقية الحالية إلى تبني ما عُرف بـ«الورقة البيضاء»؛ في -أكتوبر (تشرين الأول) 2020 - والتي كانت تهدف إلى إدارة الوضع المالي في ضوء الأزمة المالية، ووضع الحلول اللازمة لتحقيق الإصلاح المالي، وتحسين أداء المؤسسات المالية، ووضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نصّ عليه قانون الاقتراض المحلي والخارجي رقم «5» لسنة 2020، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات المقبلة.

وتعُد أزمة سعر الصرف الحالية نتاجاً لتلك (الورقة البيضاء) وما أثير بشأنها من خلافات سياسية اقتصادية، فتحجج كثير بأنَّ ارتفاع أسعار النفط كفيل بأن يدفع لإعادة سعر الصرف إلى سابق عهده، وتجادل الجهات الحكومية⁽¹³⁾ المخولة وعلى رأسها وزارة المالية إسهام تخفيض قيمة العملية في تقليل نسبة العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن تأمين معاشات الموظفين، فضلاً عن حماية احتياطات البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي. وما بين انتقاد المعارضين ودفاع الحكومة، تثارُ عديد من التساؤلات عن مدى جدواً هذه الإجراءات ومدى جديتها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المنشود؟ يستلزم الإصلاح الجذري إدارة اقتصادية وطنيةً متمكنةً من ناحية، فضلاً عن جهاز إداري في الوزارات يتسم بالطابع الوطني بعيد عن شبهات الفساد والمحاصصة من ناحية ثانية، وكذا يستند العقد الاجتماعي إلى دستور معدٍ أو جديٍ من ناحية ثالثة⁽¹⁴⁾.

فتستلزم الأزمة الاقتصادية الراهنة الشروع بإصلاحات اقتصادية الهدف منها توسيع القاعدة الإنتاجية وتأمين توزيع أكثر عدالةً للدخل والثروة وتنمية الموارد البشرية، والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً، ومن هذا المنطلق تكون حاجة الاقتصاد العراقي إلى الإصلاح الجذري، وستتفاقم

12. حيدر حسين آل طعمة، وهاشم مرزوق الشمري، الاقتصاد العراقي ومقاربات الإصلاح والاستقرار المستدام، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق 2019، المجلد 11، العدد 27، ص 181.

13. * أكدت وزارة المالية العراقية أنَّ تخفيض سعر الصرف في كانون الاول عام 2020 كان ضرورياً في ظل اختيار عائدات النفط، مما ولد ضغوطاً تمويلية هائلة بالتزامن مع هبوط حاد في احتياطات النقد للبنك المركزي، ليقود هذا القرار إلى زيادة إمكانية تنافس المنتج المحلي، وتخفيف ضغط النفقات على وزارة المالية بنسبة 23% وهو ما مكِّن الوزارة من تحفيز الأزمة.

14. علي مرتضى، تمويل الميزانية والإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020، عبر الموقع الإلكتروني www.iraqicononomists.net

تكلفة هذا الإصلاح كلّما تأخّر التصدي لها⁽¹⁵⁾.

وتشير تجربة الاقتصاد العراقي ومتغيراته الراهنة إلى ضرورة إعداد سياسة اقتصادية قائمة على الترابط والتكميل بين ثلاثة عناصر رئيسة هي⁽¹⁶⁾:

1. وجود فلسفة اقتصادية للتنمية.
2. تفعيل مضامين العملية الدستورية التي أُسست على ضوء المتغيرات المعاصرة في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003م التي يتبناها الدستور العراقي عام 2015م.
3. تقدير العلاقة بين القطاعين الأساسيين في الاقتصاد الوطني وهما الزراعة والصناعة في التوجّه نحو تسخير قطاع إنتاج النفط ليس فقط بوصفه مورداً مالياً فحسب، وإنما مورداً استثمارياً في تأسيس صناعة محلية لمشتقات النفط، وضرورة تطور صناعة الغاز واستثمارها بالصورة التي يستطيع العراق من تصدير الفائض منه إلى الأسواق العالمية، وخصوصاً أنه هناك توجّه أوربي في استيراد الغاز من العراق، ومد أنبوب يمر عبر تركيا إلى أوروبا، فضلاً عن تطور الصناعات ذات الارتباط الرئيس مع النشاطات الاقتصادية وبذات القطاع الزراعي، وبما يعكس على تنشط العلاقات الوظيفية، وإيجاد التحديث والتطور في الاقتصاد العراقي.

يمتلك العراق ما يؤهله ليخطو باتجاه تحقيق إصلاح اقتصادي، وتحقيق تنمية اقتصادية، لكن يبدو أنَّ الجانب السياسي هو الذي يتحكم بهذا المسار، فهو ولسنوات عديدة اتسمت طبيعته وبيئته السياسية بعدم الاستقرار، نتيجة للظروف الأمنية المتدهورة التي عاشها العراق قديماً وحديثاً، فضلاً عن تحكم الأجندة الحزبية بالواقع الاقتصادي ومحاولات تطويقه لخدمة المصالح الفئوية على حساب المصلحة العامة، إذ ما زالت تشكّل عقبة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي المنشود.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار إعلان السيد وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين) خروج العراق من البند السابع، بعد تسديده لآخر دفعاته وفقاً لالتزاماته المالية ودفع كامل مبلغ التعويضات الواجبة عليه بعد أن سدد 52.38 مليار دولار كتعويض لتداعيات غزو الكويت، باستقطاع يصل

15. كريم سالم حسين، الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتأطير، بغداد، 2018، ص 19.

16. سَّار جَيَّار عَمَّار، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة محلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2019، العدد 42، ص 501.

إلى 0.5% من قيمة كل برميل نفط يُصدر، إذ يشكّل ذلك عامل دعم وتحفيز للنهوض بالواقع الاقتصادي، فقد أعلن البنك المركزي العراقي طيًّا واحدًّا من أكثر الملفات استنفاراً لاقتصاد العراق، وسط تفاؤل بانتعاش اقتصادي، وافتتاح على الاستثمار العالمي، على أمل أن يسهم هذا الأمر بدمج النظام المالي العراقي بالنظام المالي والإفادة من الوفرة المالية.

ومع تحول اتجاهات أسواق النفط العالمية إلى إيجابية، من المحتمل أن تتحسن الآفاق المستقبلية للعراق، وأن يتعرّف الاقتصاد تدريجياً على خلفية ارتفاع أسعار النفط وارتفاع حصة إنتاج أوبك+، مع توقيع نمو الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً بنسبة (1.9%) في 2022، و(6.3%) في المتوسط في 2023-2024، ومن المتوقّع أن يؤدّي ارتفاع عائدات النفط جنباً إلى جنب مع تأثير خفض قيمة العملة إلى تقليص عجز المالي العام.¹⁷

أخيراً، إنَّ ما أحرَّ من تقدِّم في تحقيق الأهداف قصيرة المدى، وخصوصاً عن طريق خفض قيمة الدينار العراقي، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار النفط، الذي أدى إلى خفض العجز، ومع ذلك، ما تزال الإصلاحات الهيكلية تواجه معارضه قوية نتيجةً لتحكم الهيكل السياسي المستند إلى هيمنة الأحزاب السياسية على الموارد، فضلاً عن الاعتمادية على تبَّيِّن مجموعة واسعة من سياسات المحسوسة لتمويل شبكتهم، والحد من السخط الاجتماعي من دون تقديم حلول طويلة الأجل مناسبة للتحديات المائمة مثل الزيادة السكانية، وعوامل أخرى كالفساد المستشري، والعقبات البيروقراطية، وضعف مؤسسات إنفاذ القانون، والطابع الشبيه بـ(المافيا) للإدارة الاقتصادية وإدارة الموارد، كلها تحديات تقف حجر عثرة أمام جهود الحكومة في تحقيق الإصلاح المنشود.

17. <https://www.worldbank.org/en/news/press>

المصادر:

- كريم سالم حسين، الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
- هيثم عبدالله سلمان، الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
- إكرام عبدالعزيز، الإصلاح المالي بين نهج الصندوق الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، ط 1، 2002.
- مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي، الدولة الريعية من المركبة الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، العدد (19)، 2010.
- د.أسامة عبدالحميد العاني، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عديدة ومتعددة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، جمهورية مصر العربية، العدد العشرون، توز، 2000.
- نجيب عيسى، سياسة الإصلاح الاقتصادي والشخصنة في لبنان، في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1999.
- أحمد الشناق، معوقات الإصلاح في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن.
- خالد روكان عواد، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003م التجربة والتحديات، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية العراق، 2015م، المجلد 19، العدد 1.
- عطارد عوض عبدالحميد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق مقال منشور على الموقع الإلكتروني: 2014 تاريخ الزيارة WWW 29/4/2021 .uobabylon.iq.edu

- صبحي أحمد الدليمي، جغرافية العراق الاقتصادية، دار أمجاد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2019م.
- حيدر حسين آل طعمة وهاشم مرزوك الشمري: الاقتصاد العراقي ومقاربات الإصلاح والاستقرار المستدام، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق 2019م، المجلد 11 العدد 27.
- علي مرتضى، توسيع الميزانية والإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020، عبر الموقع الإلكتروني www.iraqicononomists.net.
- كريم سالم حسين، الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003م، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والخطب، بغداد، 2018م.
- ستار جبار عمران، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2019م، العدد 42.
- <https://www.worldbank.org/en/news/press>
- 2021 Corruption Perceptions Index – Explore the- ... Transparency.org